تحليل وتقدير العلاقة بين الجهاز المصرفي والعجز المالي الحكومي في العراق للمدة 1990-2019 باستخدام انموذج التكامل المشترك

الباحث: غزوان احمد ابراهيم **أ.م.د. غفران حاتم علوان**

ديوان الرقابة المالية الاتحادي بغداد **جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد**

قسم الاقتصاد

dr.Gufran@coadec.uobaghdad.edu.iq ghazwanAhmed882@yahoo.com

مستخلص البحث

اصبح لجوء الحكومة الى الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي الحكومي من خلال أدواته التمويلية الإصدار النقدي حوالات الخزينة والسندات الحكومية ضرورة ملحة، ويمكن ان تقترض الحكومة بواسطتها وذلك من خلال الأهمية التي يكتسبها الجهاز المصرفي في تمويل العجز المالي الحكومي من خلال الدور الذي يؤديه كوسيط بين المدخرين و المستثمرين ومن هنا تأتي اهمية البحث في دور الجهاز المصرفي ففي تمويل العجز المالي الحكومي خلال المدة (1990- 2019) يعد بمثابة جهاز انذار لصناع القرار لتفادي الازمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد سواء كان مصدرها داخلياً او خارجياً، ينصب هدف البحث في تقدير وتحليل دور الجهاز المصرفي في تمويل العجز المالي الحكومي من خلال وفقاً لأنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) التي يشترط سكون السلاسل الزمنية للمتغير التابع عند الفرق الأول ، اذ نلاحظ استمرار العجز المالي الحكومي خلال المدة 1990- 2002، وقد وقع على عاتق الجهاز المصرفي بتمويله ومن خلال الاصدار النقدي مما ادى الى تفاقم حجم الدين الحكومي مما يودي الى زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي. وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها وجود عجز فعلي 1990-2002 ووجود عجز مخطط بالموازنة العامة للدولة بعد 2003 وبلغ ذروته بعد الاحداث التي وقعت عام 2014، مما أدى الى توجيه مقترحات لسد وتمويل العجز المالي الحكومي من خلال ادوات تمويل الجهاز المصرفي في مقدمتها حوالات الخزينة والسندات الحكومية.

المصطلحات الرئيسية للبحث : الجهاز المصرفي ، العجز المالي ، الاصدار النقدي، حوالات الخزينة ، السندات الحكومية

المقدمـــــة :

تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز المالي الحكومي ، ان قيام الدول بتمويل العجز المالي الحكومي تحتاج الى القدرة المالية للجهاز المصرفي التي تتفاوت بين الدول من حيث الأداء والالتزام بمعايير السيولة والربحية وكفاية راس المال ، والتي دعت اليها لجنة بازل للأنظمة المصرفية والرقابية وبقيت العمل لسنوات عدة الى نشر تقريرها النهائي عام 1988 ، اصبح لجوء الحكومة الى الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي الحكومي ، من خلال أدواته التمويلية (الإصدار النقدي حوالات الخزينة وسندات الحكومية) ضرورة ملحة ويمكن ان تقترض الحكومة بواسطتها وذلك من خلال الأهمية التي يكتسبها الجهاز المصرفي في تمويل العجز المالي الحكومي الذي يلعب الدور الوسيط بين المدخرين و المستثمرين ، لذلك يعد الجهاز المصرفي ملجا مهماً للحكومات لترميم العجز المالي الحاصل في موازناتها ولاسيما الدول النامية ومنها العراق عانى الاقتصاد العراقي من عجز مالي مستمر في الموازنة الاتحادية وذلك نتيجة عجز في الإيرادات جراء الضعف الحاصل في الأنظمة الضريبية لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة ، وكذلك اعتماد الدول النفطية بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، ومن المعروف ان هذه الإيرادات تكون دائما عرضة للصدمات وهذا بدوره ينعكس على الموازنة العامة للدولة.

اهمية البحث :

يكتسب الجهاز المصرفي اهمية كبيرة في تمويل العجز المالي الحكومي من خلال الدور الذي يؤديه كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ومن ثم يعمل على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وذلك بتزامن مع كفاءة الجهاز المصرفي في اداء وظائفه

مشكلة البحث:

تتسم مشكلة البحث في كون الاقتصاد العراقي يعاني من العجز المالي الحكومي للمدة 1990-2019، المتمثل بتزايد النفقات العامة بمعدلات اعلى من معدلات الايرادات العامة. وهذا يتطلب إيجاد التمويل اللازم ويمكن ان يجد هذا التمويل طريقة من خلال الجهاز المصرفي، من هنا فالتساؤلات التي تطرح منها

1- هل توجد علاقة بين الإصدار النقدي والعجز المالي الحكومي؟
2- هل توجد علاقة بين حوالات الخزينة والعجز المالي الحكومي؟
3- هل توجد علاقة بين السندات الحكومية والعجز المالي الحكومي؟

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها يمارس الجهاز المصرفي دور إيجابي في تقليل العجز المالي الحكومي من خلال أدوات التمويل قصيرة الاجل. (الإصدار النقدي، حوالات الخزينة، السندات الحكومية).

هدف البحث:

1- تحليل العلاقة بين مؤشرات الجهاز المصرفي ومؤشرات العجز المالي والدين الحكومي.

2 - تقدير وتحليل دور الجهاز المصرفي في تمويل العجز المالي الحكومي من خلال استخدام المنهجية الحديثة للتكامل المشترك والانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) **Autoregressive Distributed Lag Estimate)**